مفاهيم حول الاقتصاد المؤسساتي

/ مفهوم الاقتصاد المؤسساتي:

إن مصطلح علم الاقتصاد المؤسسي الجديد وضع من طرف (Oliver Williamson, 1975) إلا أنه معرّف أكثر حسب خطوط (Langlois,1986)، وسمي أيضا بعلم الاقتصاد المؤسسي الرياضي، وكذلك بعلم الاقتصاد النيو– مؤسسي.

ويميّز (Eggertsson,1990) بين علم الاقتصاد المؤسسي الجديد، المبني على أفكار العقلانية المحدودة.

وعلم الاقتصاد المؤسسي القديم لا يدل المصطلح على أن التقليدي تجاوزه الزمن في التحليل الاقتصادي أو أنه عتيق، أنه يستخدم هنا للإشارة فقط إلى التقليد الأطول من حيث الاهتمام المركزي والمستمر بقضايا مؤسسية.

يمكن اعتبار المشاركة المقترحة من طرف (Davis, Douglass North, 1971) نقطة الانطلاق لتحليل الاقتصاد المؤسساتي الجديد، والتي تم تطويرها لاحقا، حيث يفرق بين المحيط المؤسساتي والترتيبات المؤسساتية، وذلك كما يلي:[1]

1-1/ المحيط المؤسساتي: يعبر عن قواعد اللعبة، القواعد السياسية الاجتماعية، الرسمية التي تحدد وتدعم نشاطات المعاملات بين الفاعلين.

1-2/ الترتيبات المؤسساتية : تعبر عن طريقة استعمال وتطبيق هذه القواعد بين الفاعلين وبمعنى آخر تعبر عن طريقة تنظيم المعاملات في إطار هذه القواعد (Coase 1991) حيث شرحها بدقة من خلال الترتيبات الخاصة بالبنية المؤسساتية للإنتاج.

---

[1] مناد علي، بونوة شعيب، إشكالية التغيير والتحول السياسي في البلدان العربية، مجلة الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد الخامس، ابريل 2013.

2/ مميزات الاقتصاد المؤسسي:

الاقتصاد المؤسسي هو توجه بحثي حديث نسبيا، هدفه تحليل قضايا التنمية، يؤكد على أهمية الأدوار الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات، ويسعى إلى تقديم فهم أكثر واقعية لعمل النظام الاقتصادي، مستعينا بتحليلات العلوم الاجتماعية الأخرى. ويقوم الاقتصاد المؤسسي الجديد بتعديل بعض فروض النظرية النيوكلاسيكية بما يجعلها أكثر واقعية، فيبدأ من أن رشادة الأفراد مقيدة وأن المعلومات غير كاملة، وبالتالي فإن تنظيم المعاملات وإتمامها ينطوي على تكلفة إضافية يطلق عليها تكاليف المعاملات. ويذهب الاقتصاد المؤسسي الجديد إلى أن دور المؤسسات الفعالة هو العمل على تخفيض تكاليف المعاملات. ويعد العمل الجماعي من أهم فروع الاقتصاد المؤسسي الجديد، وهو يدرس الظروف التي ينشأ فيها التعاون المشاهد في الواقع، والمشكلات التي تعوق نجاحه وكيفية تغلب الكثير من الجماعات على تلك المشكلات، ودور المؤسسات كآليات لإنجاح العمل الجماعي. وتستعين هذا الفرع بأسلوب دراسة الحالة ونماذج نظرية المباراة والاقتصاد التجريبي[2].

وعليه أصبح العمل الجماعي ضرورة حتمية في ظل التغيرات الحادثة في مجال كل النشاطات، وذلك بإنشاء تنظيمات وقيادة جديدة للعمل تخدم مصالحهما الاقتصادية.

يلعب الإطار المؤسسي دور رياديا في تحليل عملية التنمية، وهو انعكاس للاهتمام المتزايد بالدور الذي تمارسه الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية على عملية التنمية بصفة عامة، والذي صار موضوعا للاهتمام بين المتخصصين في دراسات التنمية في العقدين الماضيين.

والمقصود بالمؤسسات هو قواعد ناظمة للسلوك تسندها حوافز وجزاءات تعزز إتباع المواطنين لها، وقد تكون هذه القواعد رسمية مثل قواعد الدستور والقانون والعقود، وقد تكون

---

[2] إيمان الشاعر، الاقتصاد المؤسسي الجديد مع التركيز على إمكانية تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، 2007، ص 9- 20.

غير رسمية نابعة من العرف والتقاليد والثقافة بصفة عامة، وقد تكون قواعد بسيطة مثل قواعد المرور أو الانتخابات، أو مركبة مثل النظام التعليمي أو المصرفي أو القضائي، ولكنها لا تكتسب صفتها المؤسسية إلا إذا أثرت على سلوك المواطنين، ولهذا السبب فقد تفتقد القواعد القانونية والمنظمات الرسمية الصفة المؤسسية إذا ظلت حبرا على ورق، أو إطارا لا ظل له على أرض الواقع. كما أن القواعد المؤسسية ذاتها ليست من طبيعة واحدة من حيث تأثيرها على عملية التنمية، فبعضها حافز على التنمية، وبعضها الآخر معوق لها.[3]

3/ مفاهيم حول المؤسسات:

المؤسسات هي أنظمة مُحَفِّزة، وبصفتها هذه تقدم دليلا مُوجِّها للسلوك الإنساني .وهي تفرض العقوبات وتمنح المكافآت لقاء القيام بأنواع محددة من الأشياء.

فإذا كنا نمنح المكافآت للعاملين لكونهم مُنتجين ومبدعين، ونفرض العقوبات على السلوكيات غير المنتجة وغير المبدعة، فإننا عندئذ نجد مؤسسات كما نريدها أن تكون .

وهذا هو المشهد الذي تُصبح فيه المؤسسات معقدة، فالمؤسسات مكونة من أجزاء أساسية:

– مكونة من قواعد رسمية من دساتير وقوانين وقواعد وأنظمة موضوعة موضع التنفيذ من قبل الحكومة.

– وهي مكوّنة أيضا من قيود غير رسمية من أنماط السلوك، والأعراف والاتفاقيات ومدوّنات أو قواعد السلوك وكلها تتساوى في الأهمية، لكنها أكثر صعوبة بكثير عندما يُراد نمذجتها وتحليلها.

---

[3] نخبة من أساتذة التحكيم، ترجمة مصطفى كامل السيد، الإصلاح المؤسسي والتنمية في مصر، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، مصر، الطبعة الأولى، 2007/1/1.

– وأخيرًا، فإنها مُكوّنة من عملية الإنفاذ) الطريقة التي يتم بوساطتها إنفاذ كل من القواعد الرسمية غير الرسمية للسلوك.

4/ تعريف المؤسسات:

ليس هناك تعريف واحد شامل لجميع تيارات الباحثين والمهتمين بموضوع المؤسسات، لما تعبر عنه من المفاهيم ذات الأوجه المتعددة والمتداخلة نظرا لاشتراك عدد من المجالات المعرفية مثل علم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، وعلم السياسة، والدراسات التنظيمية، وغيرها، في ونظرياتها، فترتب على هذه التعددية عدم إمكانية إيجاد مدلول نظري شمولي لمفهوم المؤسساتية في الدراسات التنظيمية، كذلك صعوبة تطوير مقاييس محددة يمكن توظيفها من أجل قياس مدى ترسخ الظاهرة ميدانيا. مما جعل العديد من الدراسات تلجأ إلى اعتماد مؤشرات قابلة للقياس منبثقة من الممارسات الإدارية أو الجوانب التنظيمية ذات العلاقة من أجل الاستدلال على المؤسساتية من خلالها.

ولتعريف المؤسسات بأكثر دقة، وتحديد لنطاق التحليل وتوضيح برامج البحوث في ميدان المؤسساتية، نستدلّ إلى علماء بارزين عرّفوا المؤسسات كما يلي:

يرى (Douglas North, 1986) أن المؤسسات لها ميزة المعيارية، حيث لا يمكن إيجادها إلا من خلال أجهزة تحدد مجموعة محددة من البدائل المقبولة في وقت معين لمجتمع.[4]

كما أضاف (Douglas North, 1990) أن المؤسسة لها وقع (أثر) شكل اتفاقات تسري على العموم (الكل).

[4] Wallis, John J., and Douglass C. North, "Measuring the Transaction Sector in the American Economy, " in S.L. Engerman and R.E. Gallman, (eds.), Long Term Factors in American Economic Growth, Chicago: University of Chicago Press, 1986.

كذلك من التعريفات الدالة على المؤسساتية مساهمة (Jepperson, 1991) الذي عرفها على أنها برامج أو قواعد منظمة مبنية اجتماعيا يُعاد تشكلها بشكل روتيني، وتعمل كركائز مُقيدة نسبيا للبيئات ذات العلاقة، وتكون مرتبطة باعتبارات مسلم بها، على مستويات مختلفة، المحلية منها والعالمية، ودرجات تعكس مدى تجذّرها أو التسليم بها، ومسالك مثل المنظمة الرسمية والثقافة والنظم الضابطة. وهي عبارة عن الإستراتيجية النظرية التي تسعى إلى تطوير وتطبيق الأساليب التي تمكن من تفسير ودراسة المؤثرات والمسببات المُفضية إلى تشكل المؤسسات والممارسات فيها.[5]

بالنسبة لـ (Tolbert &.Zucker, 1996) المؤسساتية تهتم بدراسة العوامل والأبعاد التي تتشكل فيها الممارسات الإدارية والتنظيمات المرتبطة بها على اختلاف أنواعها، بتسليط الضوء على كيفية تفاعل منظمات الأعمال والمؤسسات مع بيئاتها المتعددة.[6]

أما بالنسبة (Aoki, 2001) فالمؤسسة هي توازن بين كل استراتيجيات الوكلاء المشاركين في نفس اللعبة.

كما يعرفها (Claude Menard, 2003) على انها "مجموعة من القواعد الدائمة، مستقرة، مجردة وغير شخصية متبلورة في التقاليد والقوانين والأعراف، وجزء لا يتجزء من الأجهزة التي تقوم بتطبيق وتنفيذ وسائل تنظيم المعاملات بالموافقة أو الإكراه".[7]

أيضا سوف نتطرق إلى ما رأيناها أهم تعاريف علماء الاجتماع ممثلة فيما يلي:

---

[5] Jepperson, Ronald, "Institutions, Institutional Effects, and Institutionalism", in (ed) Powell, W. and DiMaggio, P., The New Institutionalism in Organizational Analysis, The University of Chicago Press, U.S.A. 1991, pp. 143-164

6 Tolbert, Pamela, and Zucker, Lynne, "The institutionalization of Institutional Theory", in (ed) Clegg, S., Hardy, C. and Nord, W., Handbook of Organization Studies, Sage Publication, London, 1996, pp. 175-190.

7 Ménard Claude, L'approche néo-institutionnelle : des concepts, une méthode, des résultats, Cahiers d'économie Politique, 2003/1 n° 44, p. 103-118.

افترض (Max Weber, 1947) توفر سمات مجتمعية محددة تعكس اتجاهات مستقرة مثل العقلانية بمفهومها الواسع الذي يعني الابتعاد عن التقليدية، والرسمية التي تعني فصل العام عن الخاص، والنفوذ الشرعي الذي تقره المؤسسات المجتمعية ذات العلاقة.

دراسة الباحثان (Berger & Luckman, 1967) اللذان تمكنا من إبراز فكرة أن الممارسة أو إعادة إنتاجها كنمط سلوكي تنبثق من التفاعل المتكرر في التنظيم. وعليه، تتم ممارسة الأنشطة التنظيمية على أساس مسلم به، مما ساعد ذلك في تحديد أدق لمدى تأثير الأبعاد المجتمعية ذات العلاقة على الظاهرة التنظيمية بعد أن كانت تتخذ الطابع العموميات في الدراسات المتعلقة بالموضوع.[8]

نذكر أيضا مساهمة كل من (DiMaggio & Powell, 1991) و(Meyer & Rowan,1977) بينوا كيفية تأثير الأبعاد المجتمعية على التنظيم ميدانيا وفق ما أصبح يعرف بالمؤسساتية الجديدة. فمنظورهما قائم على تبيان وتفصيل مدى تأثير العوامل المجتمعية باختلاف أنواعها، وبتداخلاتها المتشابكة على الممارسات الإدارية في المؤسسات ومنظمات الأعمال، وكذلك أيضا الكيفية التي تتشكل فيها هذه الممارسات والتنظيمات المرتبطة بها على اختلاف أنواعها مستجيبة للمؤثرات المجتمعية العديدة مثل دور كل من الدولة والاتحادات المهنية ومنظمات الأعمال في نفس القطاع.[9]

هذه التعاريف تنطوي على عدد من النقاط الأساسية الجديرة بالتحليل والدراسة:

– الاستقرار والدوام، هي عناصر مهمة لتحديد خصوصية قواعد اللعبة التي تميز المؤسسة. فالاقتصاد المؤسسي الجديد يفترض أن هناك تقلبات (تغير) بالنسبة للمؤسسات بمرور الزمن

---

[8] Berger, Peter and Luckmann, Thomas, The Social Construction of Reality, New York: Doubleday, 1967.

9 DiMaggio, Paul and Powell, Walter, "The Iron Cage Revisited: Institutional Isomorphism and Collective Rationality", in (ed) Powell, W. and DiMaggio, P. The New Institutionalism in Organizational Analysis, The University of Chicago Press, U.S.A, 1991, pp. 63-83.

خاصة في ما يتعلق بنوعية الحوكمة ونوعية التنظيم، مما يستدعي التعامل مع المؤسسات بدلالة الأجيال.

– هذه القواعد هي مجردة وغير شخصية، بمعنى أنها تتجاوز ليس فقط الأفراد بينما أيضا المنضمات. هذا التجاوز لا يعتبر تعسفي، وإنما يفرض على جميع الوكلاء والكيانات بطريقة واضحة المعالم.

إن وضع القواعد إذا كان يتعارض مع إرادة من سيطبق عليهم فإن أجهزة التي تقوم بالتطبيق سوف تصطدم بسرعة بمشكل وضعها حيز التنفيذ. خاصة عندما تكون هذه القواعد موضوعة لخدمة مصالح طائفة معينة، بمنح امتيازات غير عادلة هذا التوتر ينتج عنه ديناميكية مؤسسية للتغيير (Hurwicz, 1987).

– للمؤسسات وجه مزدوج والذي يسبب لها مفارقة واضحة، من ناحية فإنها تقيد بالضرورة إلى حد كبير مجال عمل الوكلاء منفردين وبالتالي تتطلب آليات الإنفاذ، ومن ناحية أخرى فهي تسمح بتطوير نشاط المعاملات، تحليل النصوص والأجهزة التي من شأنها نقل هذه الإجراءات إلى حيز التنفيذ، وشرح الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات في برامج التنمية الاقتصادية، حيث يمكن بناء أجهزة في نفس الصدد لمؤسسات جزئية. ولقد تم ذلك على أساس التفريق بين البيئة المؤسسية التي تعكس المجتمع، والبيئة التقنية التي تعكس التنظيم، وبالتركيز على أن التنظيم ليس مقيدا فقط بالبيئة الاقتصادية والتكنولوجية أين يساهم كل من البعدين المجتمعي والعقلانية في مأسسة الممارسات الإدارية والتنظيمات المرتبطة بها.